الاستعمار الاستيطاني في الجزائر
خلال القرن التاسع عشر
- منطقة سيدي بلعباس نموذجا -

د./ إبراهيم لونيسي*

مدخل: لمحة عن سياسة الاستيطان الأوروبي في الجزائر.

أظهر الكثير من الفرنسيين استعدادا كبيرا للهجرة إلى الجزائر و العيش فيها مباشرة بعد نجاح الحملة العسكرية الفرنسية التي دخلت مدينة الجزائر في 5 جويلية 1830م، بل أن هذا الاستعداد تعدى حدود الفرنسيين وشمل الكثير من الأوروبيين. ففي سنة 1832م كان عدد الأوروبيين في الجزائر يقدر بحوالي 5000 نسمة تقريبا. وفي سنة 1842م ارتفع إلى 25 ألف ليصل سنة 1846م إلى حدود 120 ألف أوروبي، وهذا الاستعداد كان نتيجة لسياسة التشجيع التي مارستها الإدارة الفرنسية فالجنرال كلوزيل في خطابه الموجه لسكان الجزائر عندما رجع لحكم الجزائر للمرة الثانية في منتصف 1835م يقول مخاطبا الأوروبيين: "...ولكن عليكم أن تعلموا أيضا أن هذه القوة التي تحت تصرفي ما هي إلا وسيلة ثانوية. وذلك لأنه لا يمكن أن نغرس العروق هنا إلا بواسطة الهجرة الأوروبية فقط وستكون بقوة المثابرة شعبا جديدا يكبر بطريقة سريعة كالذي بدأ يتكون من وراء المحيط الأطلسي منذ أقل من قرن"[1].

كما قامت جريدة الممرن الجزائري بنشر "إعلان إلى الجزائريين"[2] جاء فيه "ليكن في علم الأشخاص الذين يريدون القدوم إلى الجزائر ليمتهنوا الصناعة الفلاحية في إفريقيا، بـــأن الحكومة قد استحوذت على جميع أراضي البايليك، وهي الوحيدة التي بإمكانها أن

* أستاذ محاضر في التاريخ المعاصر- قسم التاريخ- جامعة جيلالي ليابس- س. بلعباس.

تتنازل عنها مجانا كما أنه في الإمكان إيجاد أراضي للكراء وللشراء من 10 إلى 20 فرنك للكراء"، وقبل نشرها لهذا الإعلان قامت بنشر قائمة المهاجرين الأوروبيين الذين حضروا إلى الجزائر منذ 1830م وإلى غاية 1836م؛ فمثلا ذكرت أن عددهم بلغ 2199 مهاجرا عام 1831م، ووصل سنة 1836م إلى 8364 مهاجرا،[3] وهدف الجريدة من نشرها لهذه الإحصائيات هو إدخال الطمأنينة إلى قلوب الأوروبيين الراغبين في المجيء إلى الجزائر، خاصة وأن عددهم في تزايد مستمر.

ويعد الجنرال بيجو **Bugeaud** الذي تولى الحكومة العامة الفرنسية في الجزائر خلال الفترة ما بين 1841-1847 من أخطر الحكام العامين الفرنسيين في الجزائر بالنسبة لسياسة الاستيطان، حيث تمتاز سياسته في هذا المجال بإيمانه الشديد بالحركة الاستعمارية، وضرورة اتباعها بشكل دقيق. لأن هذه الحركة هي الوسيلة المثلى التي يمكن من خلالها تحويل الجزائر فعلا إلى أرض فرنسية، فعملية الغزو في نظره ما هي إلا عملية مؤقتة. وأنها لا تكتسب الصفة النهائية إلا بالاستعمار، وتثبت العنصر الفرنسي في الجزائر،[4] ويرى أيضا أن هذه العملية لا يمكن لها أن تحقق النتائج المرجوة منها إلا بالاعتماد على ما يلي:

1–تشجيع الهجرة إلى الجزائر من جميع الدول الأوروبية، وخاصة أولئك الراغبين في الاشتغال بالميدان الزراعي لأنه كان يرى أن المزارع عامل فاعل أكثر من رؤوس الأموال في المجال الزراعي، ولقد أخذ يفد إلى الجزائر عدد كبير من المهاجرين الأوروبيين بفضل الامتيازات التي منحت لهم إذ أدى ذلك إلى ارتفاع عدد المستوطنين من 28 ألفا سنة 1840م إلى 109 آلاف سنة 1847م،[5] وهذا كله يجعلنا نفهم ما يقصده الجنرال بيجو بقوله أن الاستعمار والزراعة أمران متلازمان لا ينفصلان،[6] وهو يسميه بالاستعمار المدني، وكان يرى ضرورة تركيزه على كامل الشريط الساحلي الجزائري.

2–استعمال القوة العسكرية لفرض السيطرة الكاملة على المناطق الداخلية، والجنود هم العنصر الأفضل في تحقيق ذلك، لأن الجنود متعودون على الحياة الجماعية، ويستطيعون الدفاع عن قراهم وأراضيهم الزراعية[7] أي تحويل الجنود إلى محاربين ومزارعين في آن واحد، ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أنه فشل في تحقيق الأسلوب الثاني

هذا وتجسيده على أرض الواقع لمعارضة وزير الحربية له. وعدم تقبله من طرف الجنود أنفسهم فمثلا تمكن سنة 1842م من إقامة 7 قرى دفاعية، والجندي فيها يكون محاربا ومزارعا في آن واحد تحتوي على 800 جندي، ولكن لم يبق فيها بعد مدة زمنية قصيرة سوى 60 جندي، والباقي غادروا أراضيهم الزراعية، بل والجزائر بكاملها وذلك فور انتهاء عقد تطوعهم[8].

مدينة سيدي بلعباس مستوطنة أوروبية:

أولت السلطات الفرنسية اهتماما خاصا لسياسة الاستيطان بعد ثورة فبراير 1848م. إذ قررت رفع عدد المعمرين في الجزائر؛ فشجعت عملية الهجرة بتخصيص مبلغ مالي قدره 50 مليون فرنك لهذا الغرض. ولقد صادق المجلس الوطني الفرنسي على المبلغ، وأصدر رئيس الجمهورية مرسوما بذلك في 19 سبتمبر 1848م، وقسم المبلغ كما يلي:

*– خمسة ملايين تصرف سنة 1848م.

*– عشرة ملايين تخصص لسنة 1849م.

*– الباقي يصرف في السنوات الموالية.

ويذكر الماريشال ماكماهون في مذكراته أن الهدف من هذه الأموال هو إنشاء مجموعة من المستوطنات، ولقد شرع في تنفيذ ذلك فعلا، إذ تقرر إنشاء 12 مستوطنة في عمالة الجزائر، و19 في عمالة وهران، و8 في عمالة قسنطينة خلال سنة 1848م فقط[10].

ويلاحظ أن هذه المستوطنات كانت تنشأ بقرارات رسمية صادرة من الحكومة الفرنسية في باريس بطلب من الحكومة العامة الفرنسية بالجزائر. وهو ما أشار إليه الرحالة الألماني هاينريش فون مالتسان الذي زار الجزائر في ستينيات القرن 19 عندما كتب يقول أن كل هذه المستوطنات أنشئت بطريقة رسمية متشابهة؛ فلا يوجد أي مركز للتجمع الشعبي نشأ في منطقة ما لأن المواصلات والضرورة اقتضت ذلك؛ فالحكومة هي التي تأمر بإنشاء قرية هنا أو هناك[11].

ويدخل إنشاء مدينة سيدي بلعباس ضمن المستوطنات 19 المخصصة لعمالة وهران بمقتضى قانون 19 سبتمبر 1848م، ولكن ليس معنى ذلك أن مدينة سيدي بلعباس– الأوروبية– بدأ تأسيسها في هذه السنة، بل يعود تاريخ بداية ظهور هذه المدينة إلى ما قبل ذلك، وبالتحديد إلى سنة 1843م عندما أوكلت مهمة إنجاز مركز استيطاني على الضفة اليمنى لوادي مكرة بمحاذاة قبة الولي الصالح سيدي بلعباس لفرق اللفيف الأجنبي،[12] ثم أخذ هذا المركز في التوسع وفي استقطاب الأوروبيين إليه إلى غاية نهاية 1848م، حيث تقرر تحويل المركز إلى مستوطنة أوروبية بشكل رسمي عندما أرسلت لجنة حكومية مختصة وضعت الترتيبات الأولى لتأسيس هذه المستوطنة، وتم تكليف المهندس النقيب برودون Prudon بوضع رسم تخطيطي لشوارع المدينة وأحيائها ومرافقها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وتوحي الهندسة المعمارية للمدينة في شكلها المستطيل بأنها من طراز المدينة الرومانية القديمة في شمال إفريقيا،[13] ولقد ورد في التقرير الذي سجلت فيه تنقلات الإمبراطور نابليون الثالث أثناء زيارته الثانية إلى الجزائر في منتصف سنة 1865م أن أراضي سيدي بلعباس تعد من أخصب الأراضي الموجودة في الجزائر، وهي مغطاة بنباتات جميلة[14].

وتنبغي الإشارة هنا إلى أن من بين الأهذاف الحقيقية والبعيدة لإنشاء هذه المدينة أنها لم تقتصر فقط على عملية الاستيطان والاستغلال الفلاحي، بل كانت لها أبعاد عسكرية نظرا للأهمية الاستراتيجية التي تحتلها المنطقة عسكريا، والتي تفطن لها أولا الجنرال بيجو سنة 1843، وهي السنة التي بدأت فيها نواة المدينة في التشكل، وذلك عندما اقترح إنشاء حامية عسكرية في منطقة سيدي بلعباس بهدف تأمين الاتصالات بين مدينتي وهران وتلمسان من جهة، ومراقبة سكان المنطقة من جهة أخرى،[15] خاصة بعد أن شاهد بأم عينيه الدعم القوي الذي قدمته قبائل بني عامر خصوصا، وسكان المنطقة عموماً لمقاومة الأمير عبد القادر.

إن اقتراح الجنرال بيجو لم يأت من العدم، بل هو في الحقيقة صادر من لاموريسيار الذي رفع رسالة له سنة 1843م يطالب فيها بضرورة تأسيس مدينة فرنسية في منطقة

سهل مكرة "لأن الناحية أصبحت الموقع المفضل والضروري لنا، نحكم به كل بلاد قبائل بني عامر الشاسعة، فهذا المركز الاستيطاني سيكون بمثابة الدعم اللوجيستيكي للتجمعات العسكرية العاملة هنا، أما الاحتياطي منها فسيكون لتدعيم تواجدنا بمقاطعة وهران؛ فمنطقة سيدي بلعباس قريبة من البحر، سهلة الاتصال مع معسكر من الناحية الشرقية وتلمسان من الناحية الغربية حيث تصبح المواصلات مع وهران أكثر أمنا قريبة من الصحراء، تجعلنا نتحكم بشكل جيد في أوضاع المنطقة...لذا نطالب من الآن بإنشاء مركز سكاني على ضفاف المكرة مع إمكانية تجفيف المستنقعات الموجودة به[16]...وبإمكان المنطقة بعد ذلك أن تستقطب عددا هاما من الفلاحين نظرا لخصوبة أراضيها"[17].

قدم النقيب برودون في 10 نوفمبر 1848م التصميم الذي طلب منه إنجازه إلى الحاكم، ويتضمن هذا التصميم المساحة المحددة لبناء المدينة والمقدرة بـــ 42 هكتارا، خصص منها حوالي 16 هكتارا لبناء الثكنات ومراكز اللفيف الأجنبي من أجل تحصينها من هجومات القبائل المحلية، وإحاطة المدينة بسور طوله 3 كلم وعلوه 5 أمتار تحيط به خنادق واقية بعرض 14 مترا[18]. كما خصص 11 هكتارا من المساحة الإجمالية للطرقات والأماكن العامة، و10 هكتارات لمباني المدينة، وتخصيص حوالي 200 قطعة أرض لبناء سكنات تأوي حوالي 2000 معمر[19].

سلب أراضي السكان وتوطين الأوروبيين فيها:

لكي يحقق الاستعمار الفرنسي سياسته الاستيطانية اتبع منذ الأشهر الأولى لدخوله الجزائر سياسة سلب ما بأيدي الأهالي من أرض بشتى الوسائل. ومنحها للمهاجرين من فرنسا وغيرها إلى الجزائر، ومن أبرز الوسائل التي لجأت إليها السلطات الاستعمارية لتحقيق ذلك استغلال عجز أغلبية الجزائريين القاطنين في هذه الأراضي عن تقديم أوراق الملكية التي تثبت لهم هذا الحق، حيث أصدرت السلطات الفرنسية في أكتوبر 1844م قانونا خاصا بالأوقاف والممتلكات العقارية، وأهم محتوياته أن الأرض غير المستغلة، والتي لا تثبت ملكيتها قانونا بعقد مسجل في المصالح العقارية الفرنسية تصبح تابعة لأملاك

الدولة مما يخول لها حرية التصرف في هذه الأراضي، وهذا القانون لا يعترف بعقود الملكية المسجلة قبل 5 جويلية 1830م، ويمنح للأهالي مدة ثلاثة أشهر لوضع مخططات مفصلة للأراضي التي هي في حوزتهم يبينون فيها موقعها ومساحتها، وتسلم بعد ذلك للمصالح الإدارية الفرنسية لدراستها من الناحية القانونية والفنية، وينص هذا القانون على أن كل قطعة أرضية لا تخضع لهذه الإجراءات تعتبر أرضا مهملة بدون مالك[20].

ولقد نجحت الإدارة الاستعمارية بفضل هذا القانون في إرساء اللبنة الأولى لمشروعها الاستيطاني التوسعي. إذ أنها استولت على مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة لأن معظم الأراضي الجزائرية كانت ملكيتها مشاعة[21] فالأعراش التي تقوم باستغلالها لا تملك أوراقا تثبت ملكيتها لهذه الأراضي.

وإلى جانب هذا القانون هناك قانون آخر لا يقل عنه خطورة، وهو قانون 31 أكتوبر 1845م الذي ينص على مصادرة أراضي كل من يقوم بعمل عدائي ضد الفرنسيين، أو الأعراش الجزائرية الموالية لهم– أي للثوار الذين ثاروا ضد الإدارة الاستعمارية– وكل من يساعد أعداء الإدارة الفرنسية بشكل مباشر أو غير مباشر[22]. ولقد دعم هذا القانون بقرار أصدره الحاكم العام الجنرال بيجو في 18 أفريل 1846م، وينص على مصادرة الأراضي المتروكة بورا بلا سبب، وكذا أراضي الأعراش التي رحل عنها أهلها إلى مناطق أخرى بالمناطق الصحراوية إلا إذا عادوا إليها في حدود شهر واحد فقط من يوم فرارهم، وطلبوا العفو من حاكم العمالة التي يقطنون بها، وبمقتضى هذا القرار قامت السلطات الفرنسية بوضع يدها على مساحات هامة من الأراضي في نواحي وهران وتلمسان وسيدي بلعباس وغيرها[23].

والهدف الأساسي من هذا القرار كان سياسيا وهو عزل الشعب عن المقاومة التي كان يقودها حينئذ الأمير عبد القادر، وبالتالي فإن أكبر القبائل والأعراش الجزائرية تضررا من هذا القانون المدعم بقرار الجنرال بيجو هي قبائل بني عامر التي كانت تسكن منطقة سيدي بلعباس وغيرها من القبائل الأخرى التي كانت تسكن معها المنطقة كما سيأتي ذكره لاحقا. ونسجل هنا أن السلطات الفرنسية طبقت هذا القانون بشكل حازم

لأنه سمح لها بوضع يدها على آلاف الهكتارات الخصبة والتي منحتها للمعمرين الذين هاجروا إلى الجزائر.

لقد صادرت السلطات الاستعمارية في الجزائر أراضي قبائل بني عامر تطبيقا للقانون السابق ذكره بحكم أنهم ساندوا ودعموا مقاومة الأمير عبد القادر وبعد أن بدأت هذه المقاومة تتراجع مع سنة 1843– 1844م هاجرت هذه القبائل من الجزائر إلى المغرب الأقصى تاركة أراضيها الخصبة التي كانت تملكها في سيدي بلعباس، حيث تمكنت السلطات الاستعمارية في الفترة ما بين 1845– 1853م من وضع يدها على حوالي 9661 هكتارا من هذه الأراضي[24].

كما تم سلب المزيد من أراضي الجزائريين في منطقة سيدي بلعباس وغيرها أثناء تنفيذ ما يعرف باسم قانون سيناتوس كونسولت الصادر بتاريخ 22 أفريل 1863م[25]، ولقد أوجد هذا القانون تنظيما جديدا لهيكلة المجتمع الجزائري وفقه وهو نظام الدواوير الذي تم على أساسه تفكيك البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري.

ومن أبرز الأراضي التي تعرضت إلى التفكيك والتفتيت بفعل المرسوم في منطقة سيدي بلعباس هي أراضي أولاد سليمان وأولاد ابراهيم وحميان والحساسنة. ونذكر هنا أن الأراضي القريبة من التجمعات الاستيطانية أو القريبة من الغابات كانت تمنح لها الأفضلية في عملية التفكيك والتفتيت،[26] وهذا بهدف إضعاف سكان تلك المناطق وبالتالي يصبحوا مسالمين ولا يشكلون أي خطر على المعمرين.

إلا أن القانون الذي وجه الضربة القاضية للأراضي التي كان يمتلكها السكان في منطقة سيدي بلعباس هو قانون فارني[27]Warnier الصادر في 26 جويلية 1873م، الذي أقام الملكية الفردية داخل أراضي الأعراش التي بقيت محافظة على صفتها كملكية جماعية بين أفراد العرش أو القبيلة في ذلك الحين، ولم يطبق عليها المرسوم المشيخي الصادر في 22 أفريل 1863م، ولقد علق جول كامبون Cambon الحاكم العام الفرنسي في الجزائر في الفترة ما بين 1891–1897م على هذا القانون أمام مجلس الشيوخ الفرنسي يوم 30 ماي 1893م بقوله: "إن قانون 1873م كان يهدف إلى فتح

الملكية الأهلية للأراضي، والتي كانت بطبيعتها غير قابلة للتجزئة، والتي بقيت مغلقة أمام النشاط الاستيطاني، ونشاط رؤوس الأموال الأوروبية[28].

ولقد فتح هذا القانون عملية المضاربة في مجال العقار بشكل خطير جدا، حيث ينص هذا القانون على أنه يكفي أن واحدا من أفراد القبيلة يريد أن يتحصل على نصيبه من ملكية الجماعة أو ملكية القبيلة فتقسم ملكية الجماعة إلى أجزاء بعدد أفراد القبيلة فتتحول هذه الملكية المشتركة إلى ملكية فردية ومن ثم يمكن بيع هذه الأراضي للمعمرين، كما أن عمليات التقسيم كانت تؤدي إلى حدوث خلافات حادة ولا تنتهي إلا في قاعات المحاكم التي يكون فيها للقاضي الفرنسي مطلق السيادة فيعمل القضاء والمحامون على رفع تكاليف القضاء بشكل باهض حتى أنها تفوق في أغلب الأحيان قيمة الأرض المتنازع عليها مما يؤدي إلى بيع الأرض في المزاد العلني فتذهب هذه الأراضي إلى أيدي المضاربين و يخرج الجزائريون من المحاكم بدون أرض وبدون مال[29].

ولقد تعرضت منطقة سيدي بلعباس إلى نتائج هذا القانون الوخيمة في العديد من المرات وخاصة عندما تم تقسيم وتوزيع سندات الملكية الخاصة بأراضي الحساسنة والحجر والعمارنة وأراضي المحاديد وأولاد غازي سنة 1876م[30].

ونتيجة لكل هذا أخذ عدد المعمرين في التزايد في منطقة سيدي بلعباس بشكل ملحوظ فبعد أن كان عددهم 516 نسمة سنة 1849م ارتفع إلى 1234 نسمة سنة 1851، ثم إلى 1728 نسمة سنة 1852م ليصل عددهم بعد 10 سنوات إلى 5101 نسمة، وبعد الشروع في تنفيذ المرسوم المشيخي لصادر في 22 أفريل 1863م ارتفع العدد إلى 7588نسمة سنة 1867م، بزيادة قدرها 2487 نسمة في أقل من سنتين، ليرتفع العدد بعد مرور حوالي تسع سنوات من تنفيذ المرسوم المشيخي إلى 12417 نسمة وفي أقل من خمس سنوات 1872–1877م ارتفع عددهم بحوالي 5985 نسمة أي أن العدد وصل إلى 18202 نسمة، وهذا دليل واضح على مدى الانعكاسات السلبية لتطبيق قانون فارني على مستوى منطقة سيدي بلعباس[31].

ونشير إلى أن هؤلاء المعمرين الذين سكنوا المنطقة ينتمون إلى جنسيات أوروبية مختلفة (فرنسية وإسبانية وإيطالية وألمانية وغيرها)، وكانت السلطات الاستعمارية توفر لهم الأراضي الخصبة، والآلات الفلاحية، والبذور والمواشي تشجيعا منها لهم على الاستقرار في هذه المنطقة؛ فلقد استفادت مثلا 300 عائلة أوروبية منها 15 عائلة ألمانية سنة 1853م من قطع أراض جديدة منحت لهم مجانا بعد استقرارهم بسيدي لحسن[32].

ولتسهيل عملية الاتصال والتنقل بين منطقة سيدي بلعباس والمناطق الأخرى المجاورة لها قامت السلطات الاستعمارية بمد العديد من الطرق للربط بينها ونذكر منها طريق بلعباس–وهران سنة 1858م وطريق بلعباس–تلمسان مرورا بأولاد ميمون سنة 1866م وإلى الضاية وتلاغ سنة 1865م وإلى معسكر سنة 1875م وعين تموشنت سنة 1879م كما ربطت المنطقة بكل من وهران عبر طريق تليلات وكذلك مع تلمسان بواسطة خط للسكة الحديدية الذي تم تدشينه سنة 1877م[33].

إن أبرز ما يمكن قوله بهذا الصدد هو أن منطقة سيدي بلعباس عرفت حركة استيطانية واسعة جدا مع بداية عهد الحكم المدني في الجزائر سنة 1871م، وخاصة بعد الشروع في تنفيذ محتويات قانون فارني، وكذلك بعد قدوم قسم من سكان الألزاس واللورين بعد انهزام فرنسا في حربها أمام بروسيا سنة 1870م وتضييعها لهذين الإقليمين، حيث استقر عدد كبير منهم في سيدي لحسن وسفيزف وبوخانفيس وسيدي علي بن يوب وزروالة بين سنتي 1872–1873م[34].

مشروع إسكان الموارنة في سيدي بلعباس: تعود فكرة مشروع جلب الموارنة إلى الجزائر إلى أربعينيات القرن التاسع عشر، وبالتحديد إلى ما يعرف باسم "المسألة اللبنانية" التي يرى البعض بأنها أصبحت مسألة دولية مباشرة بعد انحسار قوات محمد علي باشا من سوريا، وهو الأمر الذي جعل لبنان خلال تلك الفترة موضع عناية خاصة من قبل الدبلوماسية الأوروبية، خاصة وأن لبنان التابع لسوريا تمكن من تطوير شخصيته الخاصة في المجالات الدينية والسياسية والاقتصادية مما دفع بسكانه إلى المطالبة بأوسع حكم ذاتي

ممكن،[35] وكان لفرنسا في هذا الخصوص دور كبير بحكم العلاقات الدينية والاقتصادية ببعض الطوائف الدينية الموجودة هناك وخاصة الطائفة المارونية.

ولقد ازدادت الفكرة السابق ذكرها أهمية لدى الفرنسيين أثناء ما يعرف بالفتنة الكبرى في بلاد الشام سنة 1860م عندما اعتدى الدروز على الموارنة، وعلى كافة المسيحيين من الطوائف الأخرى، وقتلهم إياهم وإحراقهم بيوتهم وانتهاكهم حرمة كنائسهم وعرض نسائهم، ولولا حماية الأمير عبد القادر لهم لقتلوا عن آخرهم،[36] وهو الأمر الذي دفع ببعض الدول الأوروبية إلى التدخل لحماية الطوائف المسيحية، وبصفة خاصة الطائفة المارونية التي أدخلت تحت الحماية الفرنسية بمقتضى الاتفاقية الموقعة بين فرنسا والدولة العثمانية سنة 1535م، والتي تنص على حق فرنسا في حماية الطوائف الكاثوليكية في الدولة العثمانية.

إن رغبة بعض الجهات الفرنسية في تهجير بعض المارونيين إلى الجزائر، وإسكانهم في بعض مناطقها، وخاصة منطقة سيدي بلعباس نابعة أساسا من هذه العلاقة التي كانت تربط الدولة الفرنسية بالطائفة المارونية منذ بدايات القرن السادس عشر، وتوطدت أكثر خلال الأزمة التي عرفتها منطقة الشام (سوريا ولبنان) في الفترة ما بين 1840–1860م، حيث ظهرت خلال هذه الفترة العديد من المشاريع الرامية إلى تحقيق ما سبق ذكره من قبل، خاصة وأن بعض المارونيين أبدوا رغبة ملحة في الهجرة إلى الجزائر والاستقرار بها[37]

طرح المشروع الأول في 19 سبتمبر 1845م، وذلك عندما قام القنصل العام الفرنسي في مدينة الاسكندرية بإرسال برقية إلى وزير الشؤون الخارجية الفرنسية يشير فيها إلى أن العديد من الموارنة قد حضروا إلى القنصلية العامة من أجل الحصول على إذن بالعبور إلى الجزائر "عارضين أن يكونوا مزارعين أو جنودا، وأن التعليمات التي أعطتها حكومة الملك إلى ممثلها في مصر تتعارض ومنح هؤلاء الموازنة الإذن بالانتقال في بواخر الدولة. كما جاء في طلبهم لكنني أعتقد أنه من واجبي طرح هذه المسألة أمام سعادتكم وأمام سعادة وزير الحرب ورئيس مجلس النواب، ألا يمكن أن يصبح هؤلاء الموارنة عناصر جيدة في مسألة استعمارنا لإفريقيا، وهم الذين إذا ما منحوا الإذن بالانتقال إلى

الجزائر، سيلحقهم عدد كبير من مواطنيهم أنهم مسيحيون بالولادة، وقد أثبتوا أكثر من مرة إلى أي حد يتمسكون بدينهم، وسيتمكن هؤلاء المسيحيون العرب من ممارسة تأثير بالغ على السكان الجزائريين حيث سيجدون أنفسهم على اتصال بهم...".

إن هذا الاقتراح يهدف إلى حماية المارونيين في أراض جزائرية، خاصة وأنهم سيجدون أنفسهم في وسط أناس ليسوا غرباء عنهم من حيث اللغة والعادات والتقاليد، كما أن الظروف المناخية ونوعية التربة ستساعدهم في زراعة ما تعودوا على زراعته في بلدهم ويشير القنصل في طلبه أن الكثير من المارونيين توجهوا إلى القنصلية بهدف الحصول على تأشيرة الدخول إلى الجزائر كمزارعين أو متطوعين في الجيش الفرنسي، وهذا معناه انهم سيشكلون عونا هاما للجيش الفرنسي، ولكن إلى جانب كل هذا كان هناك هدف آخر كان يرمي القنصل إلى تحقيقه إذا كتب لمشروعه النجاح وطبق على أرض الواقع وهو استعمال هؤلاء المارونيين كوسيلة من وسائل تمسيح الجزائريين خاصة وأنه يذكر في تقريره أن هؤلاء المارونيين مخلصين جدا لدينهم إلا أن هذا المشروع استقبل ببرودة شديدة جدا من السلطات الفرنسية سواء في باريس أو في الجزائر فلقد رد الجنرال بيجو الذي كان حاكما عاماً على الجزائر في تلك الفترة على رسالة وزير الحربية سولت بهذا الشأن بقوله "إذا كان الموارنة المنوي إدخالهم إلى الجزائر يشكلون عائلات ويظلون جماعات منظمة تنظيما حسنا وإذا كانوا يملكون قوة في المواد الزراعية وقطعانا من المواشي يمكن تحويلها إلى عملة عند وصولهم إلى أرض الجزائر لكي تساعدهم على استقرارهم فيها فإنني موافق على الاستفادة من تجهيزاتهم على نقلهم. ولكن إذا كانوا بؤساء وإذا كان من واجب الحكومة أن تقوم بسد ليس فقط مصاريف سفرهم بل أيضا مصاريف عملية استقرارهم على الأرض الإفريقية. فإنني أعتقد أن هناك عملا أفضل من ذلك".

وبناء على هذا الرد قام وزير الحربية بإرساله رسالة مطولة إلى وزير الخارجية شرح له فيها الأمر وخلص في رده إلى القول: "...لهذه الأسباب اضطررت إلى الاعتقاد أن لا مجال في الوقت الحاضر لإعطاء أوامر لتنفيذ اقتراح السيد قنصل فرنسا العام في مصر".

ولقد أعيد طرح هذا المشروع للمرة الثانية خلال سنة 1847م من الكاتب والسياسي الفرنسي بوديكور الذي طلب من الحكومة الفرنسية "أن تجمع الأمة المارونية في الجزائر لأنهم جزء من الأمة الفرنسية في الشرق" وقدم طلبه إلى وزير الحربية سنة 1847م لنقلهم إلى الجزائر بواسطة سفن الدولة ووعده الوزير بدراسة المشروع، خاصة وأن الحاكم العام الفرنسي في الجزائر قد تغير حيث جاء الدوق دومال مكان الجنرال بيجو، ولقد رحب الحاكم الجدي بالمشروع وأبدى استعداده لاستقبال 150 عائلة مارونية في الجزائر وتوفير الشروط الملائمة لإيوائهم، بشرط أن يكون ضمن أعضاء العائلات رجال أشداء لتجنيدهم والقيام بأعمال مسلحة ضد المقاومة الجزائرية. إلا أن هذا المشروع كان مصيره الفشل مثل سابقه.

وفي 9 سبتمبر 1850م قام أحد المارونيين وهو الأب عازار P.Azar القس العام لكنيسة صيدا في لبنان ومندوب البطريق الماروني باقتراح مشروع جديد لإسكان الموارنة في الجزائر[38] وذلك في رسالة أرسلها إلى وزير الحربية الفرنسية يشرح فيها أهمية تنفيذ المشروع في الجزائر بالنسبة لفرنسا وكذا بالنسبة للمارونيين ويشرح فيها المزايا التي ستستفيد منها الجزائر بعد تنفيذ المشروع "إن الجزائر نفسها ستجد مزايا في ذلك فالمارونيون من أصل سام يتكلمون العربية على غرار أسياد الجزائر القدماء. فهم مسيحيون كاتوليك يمكن لهم أن يكونوا بمثابة همزة وصل بين الشعبين فالصعوبات التي أعاقت نمو المستوطنات الأوروبية لن تواجههم. إذ أن مناخ لبنان مشابه لمناخ الهضاب العليا في الجزائر، وعاداتهم وتقاليدهم ونشاطاتهم لا تختلف عن عادات العرب إلا تلك المستوحاة من الحضارة الأوروبية والمذهب الكاتوليكي. كما أن ثقافتهم متنوعة ويمكنهم أن يتركزوا في نشاطاتهم على بعض الصناعات التي لا يمارسها السكان الفرنسيون الحاليون والتي تستوردها فرنسا من الخارج مثل القطن الذي ستفتقد إليه الأسواق الأوروبية. كما يقوم المارونيون بإنتاج الحرير والتبغ والزيت والخضر الجافة وتربية الحيوانات وكلها تتلاءم مع مناخ بلادهم".

وكان هذا المشروع أدق من ذلك الذي طرحه القنصل العام الفرنسي في مدينة الاسكندرية حيث عرض فيه الأب عازار وسائل تنفيذه حيث اقترح إنشاء مستعمرات مارونية في الجزائر تقوم أساسا على 10 أشخاص من أكثر الموارنة ثروة ويطلب سلفة من الحكومة الفرنسية بـ 500 فرنك لكل عائلة وذلك بمعدل خمسة أشخاص للعائلة الواحدة. وكاختيار أولي فإن مبلغ 50 ألف فرنك يكفي لإقامة مركزين من 50 عائلة للمركز الواحد ويقترح نقل 100 عائلة مارونية أي حوالي 500 شخص.

وكان الرد الفرنسي على اقتراح الأب عازار بالموافقة في عهد الحاكم العام الجنرال دوماس Daumas الذي رفع تقريراً بهذا الشأن لوزير الحربية في 30 سبتمبر 1850م والذي جاء فيه أن الموارنة سيقدمون للإدارة الفرنسية ضمانات كبيرة في الإخلاص بواسطة إيمانهم الديني وتعلقهم بفرنسا مما يجعلهم المدافعين بحرارة عن "علم بلادنا أيام الحرب...إن الموارنة سيتغلبون على كل المصاعب التي يلاقيها في الجزائر المستوطنون الأوروبيون لكونهم أشداء".

ولقد شرع مع منتصف سنة 1851م في القيام بالخطوات الأولى لتنفيذ المشروع، حيث جرت عدة اتصالات بين وزير الحربية والحاكم العام الفرنسي بالجزائر من جهة ومن جهة أخرى بين وزير الحربية ووزير الشؤون الخارجية لتحديد المناطق الداخلية التي يمكن لها استقبال العائلات المارونية.

وحسب ما جاء في تقرير[39] الجنرال ماكماهون حاكم عمالة وهران بالنيابة في تلك الفترة فإنه اقترح كل من سيدي بلعباس وتلمسان لاحتوائهما على مساحات شاسعة وشاغرة لخدمة الاستيطان. وهذا بعد مغادرة قبائل بني عامر للأراضي التي كانت تسكنها في هذه المنطقة مع بدايات تراجع مقاومة الأمير عبد القادر في منتصف الأربعينيات من القرن التاسع عشر، والنقاط التي اقترحها ماكماهون واعتبرها مناسبة لتوطين هؤلاء المارونيين هي سيدي علي بن يوب وعين لحجر حتى واد مكرة على بعد 22كلم من سيدي بلعباس وعين الحاج علي الطريق الرابطة بين سيدي بلعباس وتلمسان، فلمنطقة سيدي علي بن يوب أهمية اقتصادية واستراتيجية كبيرة لأنها تقع على ممر القوافل المتجهة

نحو داخل التل وتشكل نقطة مراقبة تحول دون تجمع الفرسان في الجنوب وكذلك جعل منطقة عين الحد كنقطة اتصال، لهذا يرى التقرير ضرورة وضع السلطات الحاكمة يدها على هذه المناطق وجعلها تحت تصرف "شعب محارب يأتي من لبنان " بسبب تعذر إسكان المعمرين الأوروبيين فيها[40]. و إلى جانب كل هذا فإن الدولة تمتلك في هذه المنطقة ما بين 2000 هكتار و 2500 هكتار من بينها 920 هكتارا مستصلحة وفيها مياه غزيرة تكفي لسقي أكثر من 15هكتارا وبالتالي فإنه من السهل جدا إسكان 70 عائلة في هذه المنطقة. ويمكن رفع هذا العدد إلى غاية 130 عائلة[41].

ولقد ختم مكماهون تقريره هذا بقوله: "أنا من جهتي سأكون سعيدا جدا باستقبال العائلات المارونية، وكذا كل السلطات العسكرية التي ستحرص على إقامتهم في ظروف جيدة"[42] كما أعلن وزير البحرية عن استعداد وزارته لنقل المهاجرين في باخرة حربية من بيروت إلى الجزائر وأمام كل هذا رحب الحاكم العام الفرنسي بالجزائر بمشروع أزار، خاصة وأن كل من وزير الحربية والبحرية أعلنا موافقتهما على تنفيذ المشروع إلا أن معارضة وزير الخارجية له حالت دون تنفيذه، بسبب ارتباط المشروع بالعلاقات الفرنسية – العثمانية باعتبار أن الدولة العثمانية هي المسؤول المباشر على هؤلاء المارونية خاصة وأن سفير فرنسا في القسطنطينية لافاليت **Lavalette** فشل في إقناع الحكومة التركية بهذا المشروع. كما أن الإمبراطور نابليون الثالث لم يول أي أهمية لهذا المشروع بل والأكثر من ذلك اعتبره قضية ثانوية من الممكن أن تفسد علاقته مع السلطان العثماني ورأى من الحكمة التخلي عن المشروع نهائيا وهو الأمر الذي وقع فعلا.

وفي الأخير يمكن لنا القول أن منطقة سيدي بلعباس تعد فعلا نموذجا لدراسة سياسة الاستعمار الاستيطاني المتبعة من الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر وهذا خلال القرن التاسع عشر على الأقل.

الهوامش:

1-Le Moniteur Algérien، 21 Août 1835
2- op.cit، 14 Octobre 1836
3- op.cit، 23 Septembre 1836
4- Idevielle comète Henry-Amedée le lorgne، le Maréchal Bugeaud d'Après sa

correspondance intime et de documents inédits 1784-1849 (Paris 1883) T2. P131-132

5- Paul Azan: Bugeaud et l'Algérie (Paris 1930). P123، Baudicour، Louis: Histoire de la colonisation de l'Algérie (Paris 1869). P345، Boyer: l'évolution de l'Algérie médiane، ancien département de l'Algérie de 1830-1956 (Paris 1960)، P100-102.

6- Andrieux، Maurice، Le père Bugeaud (1784-1849) (Paris 1951).P197.

7- Bugeaud، l'Algérie des moyens de conserver et d'utiliser cette conquête (Paris 1842). PP.31-45، Azan، Bugeaud.P120-122، Andrieux، P124-129.

8- Bugeaud، PP 6-25، D'idville، T3، P142 et 291.

9- MAC Mahon، Mémoire du Maréchal MAC Mahon (Paris 1932). P214.

op.cit.

10– هاينريش فون مالتسان: ثلاث سنوات في شمال غربي إفريقيا. تر/أبو العيد دود (ش.و.ن.ت. الجزائر **1979**)، ج**1**، ص **171**. وكانت هذه المستوطنات في تأسيسها تخضع لقانون **19** سبتمبر **1848**م، أنظر عنه

- Lacoste، Nouschi l'Algérie Passé، Présent (Paris1960)، P359.

Voyage de S.M، Napoléon III en Algérie (Alger 1865)، P183.

11-Léon Adouné: La ville de Sidi Bel Abbès، Histoires légendes anecdotes (S.B.A ; 1927، P43-44.

12-Voyage de S.M، Napoléon، P183.

13–وورد في التقرير أنه ابتداء من **1843**م أخذت هذه المنطقة في جذب بعض المعمرين الإسبان المهتمين بزراعة البقول، ولم تصبح مستعمرة حقيقية إلا بعد صدور المرسوم الرئاسي الذي يقر بذلك و الموقع من رئيس الجمهورية لويس نابليون سنة **1849**م، ونذكر هنا أن هذا المركز الاستيطاني حول إلى بلدية بمقتضى المرسوم الصادر في **31** ديسمبر **1856**م ولقد اقترح على الإمبراطور نابليون أن يطلق على هذه المدينة اسمه خلال زيارته لها في ماي **1865**م إلا أنه رفض ذلك.

14-Benjamin Stara: Histoire de l'Algérie coloniale 1830-1954 (Paris 1991)، P62.

15–لقد أشار الرحالة الألماني مالتسان في كتابه ثلاث سنوات... إلى قضية هامة تثير العديد من التساؤلات لدى الدارس، وهي أن العديد من المستوطنات تم إنشاؤها في مناطق غير ملائمة صحيا فما هو السر في ذلك؟ هل لأن الإدارة لا تعرف المناطق جيدا فعندما تختار منطقة لإنشاء قرية ما فيها تسيء الاختيار أم انها كانت تختار تلك المناطق عن قصد لكي تعاقب فيها بعض المعارضين لنظام الحكم في فرنسا والذين تم تهجيرهم إلى الجزائر تحت شتى أنواع الضغوط؟ أم أن ذلك كان بهدف جعل المعمرين يعيشون تحت سيطرة العسكريين دائما فاختاروا لهم تلك المناطق غير الصحية للعيش فيها؟.

16-Adoué: la villede PP43-45.

17-op.cit، P45، Léon Bastide: Bel Abbès et son arrondissement، Histoire administrative (Oran 1880)، P60.

18-Adoué: op.cit، PP.45-47.

19–عمار هلال: الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام **1847**–**1918**م (الجزائر **1986**) ص **230**–**231**.

20–عدى الهواري: الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكك الاقتصادي والاجتماعي **1830**– **1960**م،تر/ جوزيف عبد الله (دار الحداثة بيروت **1983**م)، ط5، ص **61**.

21–ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي البوعبدلي: الجزائر في تاريخ العهد العثماني (م.و.ك الجزائر **1984**م)، ص **52**–**53**.

22– م.ب حسن بملول: الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني حتى الاستقلال (المؤسسة الجزائرية للطباعة الجزائر **1984**م)، ص**24**.

23– أنظر عن هذا القرار وبعض النماذج عن الأراضي المصادرة طبقا له جريدة المبشر، **3** أكتوبر **1853**م.

24-Aedouane، Ainad Tabet: Histoire d'Algérie – Sidi Bel Abbès. (Alger 1999)، P75

أنظر أيضا عن قضية هذه المصادرة:Nouschi**: P359**

25– يقضي هذا المرسوم بتمليك الجزائريين الأراضي التي هي تحت أيديهم سواء كانت في الأصل ملك شخصيا لهم أو مشاعا بين الأعراش وأبرز ما جاء فيه: "أن الأراضي المشاعة التي تشغلها القبائل المختلفة في أرض الجزائر بصفة مستمرة منذ أمد طويل هي ملك خاص رسمي لتلك القبائل" وبهذا المرسوم أصبحت أراضي الأعراش كلها ملكا رسميا لأصحابها الشرعيين. أنظر عن هذا المرسوم لونيسي ابراهيم "القضايا الوطنية في جريدة المبشر **1847**– **1870**م" (أطروحة ماجستير في التاريخ تحت إشراف الدكتور أبو القاسم سعد الله – معهد التاريخ جامعة الجزائر، **1995**م).

26-Bastide، P87.

27– طبيب جراح ولد سنة **1810**م عين مساعد جراح في مستشفى وهران عام **1832**م ألحق بالقنصلية الفرنسية لدى الأمير عبد القادر بمعسكر، ثم عين مديرا للشؤون المدنية في عمالة وهران عام **1848**م، ثم مقررا لدى المجلس الأعلى للإدارة في الجزائر سنة **1849**م، وبعد إحالته على التقاعد تفرغ لنشر الكتب التي تدافع عن مصالح المعمرين في الجزائر، وبشكل عام يعد فارني من أشد المعمرين تطرفا في الدفاع عنهم وعن ضرورة تحويل الإدارة الاستعمارية في الجزائر إلى إدارة مدينة يسيرها المعمرين.

28-Jules Cambon: Le Gouvernement Général de l'Algérie (Alger 1918)، P39.

29– وعن هذا القانون وأهدافه أنظر التقرير الذي تقدم به فارني يوم **4** أفريل **1873**م أمام الجمعية الوطنية الفرنسية باسم اللجنة المكلفة بدراسة المشروع في

Robert Estoublon، Lefebrure Adolphe، Code de l'Algérie 1830-1895، (Alger 1896)، PP.395-414.

30– عن هذا الموضوع أنظر على سبيل المثال:

Djilali Sari: La dépossession des Fellahs 1830-1962 (Alger 1975).
Claude Martin، Les Israélites Algériens (Paris 1936). /Bastide، P87-88.

31– أنظر الجدول الخاص بتطور السكان في منطقة سيدي بلعباس في: Ainad Tabet، P.110

32– المرجع نفسه، ص**76**.

33– المرجع نفسه، ص**120**.

34– المرجع نفسه، ص **112**.

35– انظر من هذا الشأن: Paul Noujaim: La question du Liban، Etude d'histoire diplomatique et de droit international 2ème éd (Liban 1961).
ولقد ألف كتابه هذا سنة **1908**م.

36– محمد فريد بك المحامي: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي (دار النفائس – بيروت **1983**م)، ص **467**، وكان عدد المارونين خلال منتصف القرن التاسه عشر يقدر بحوالي **350.000** نسمة و **200.000** منهم يقطنون لبنان والباقي موجود في سوريا.

37– اعتمدنا اعتمادا كبيرا في إنجاز هذه الفقرة على دراسة **Georges yver** المنشور في المجلة الإفريقية العدد **61** الصادر في **1920** بعنوان Les maronites et l'Algérie، PP.165-211.

38– المرجع نفسه، ص.ص. **183 – 197**.

39– كتب هذا التقرير في **9** سبتمبر **1851**م وسلمه الحاكم العام الفرنسي بالجزائر لوزير الحربية يوم **25** سبتمبر **1851**

40– المرجع نفسه، ص **192**.

41– المرجع نفسه، ص**193**.

42– المرجع نفسه.